

الموسوي



مجلة علمية تخصصية نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي

في هذا العدد:

تمهيدنا: عنصر المفاجأة

الانتظار - الدلالة والآثار والمنع من التحرك في عصر الغيبة - الشيخ كاظم القره غولي

حكم تسمية الإمام المهدي - الشيخ جاسم الوائلي

لَتَفْسِدُنَّ.. مرتين - السيد باسم الصافي

الشواهد القرآنية في التوقيعات المهدوية - الشيخ حسين عبد الرضا الأسدي

الخسف في البيداء علامة حتمية - السيد جعفر القبانجي

الماشيح المنتظر اليهودي - أ. د. عامر عبد زيد الوائلي

الإمام المهدي بين ولادة الاعتقاد واعتقاد الولادة - الباحث علي محمد ناصر

الثأر ثقافة الانتظار ولغة استرداد الحقوق - الشيخ حميد عبد الجليل الوائلي

مقارنة نوعية لموعود المسيحية مع موعود الشيعة

موسى جوانشير - ترجمة: السيد جلال الموسوي

دراسة التحولات في قراءة مفهوم (انتظار الفرج) في الغيبة الكبرى

السيد كاظم الطباطبائي، مهدي الجلاي، مونس الفارساني الدهقاني، حسن نقى زاده

ترجمة: السيد جلال الموسوي

الشواهد القرآنية في التوقيعات المهدوية

الشيخ حسين عبد الرضا الأسدي

مقدمة:

لا يختلف اثنان من المسلمين في مرجعية القرآن الكريم العلمية والدينية، وفي كونه الدليل القاطع عند الخلاف، وفي أنه المرجع لتمييز الحجة عن غير الحجة من الأخبار، بل وفي تقديم حجة على أخرى فيما لو تعارضتا وكانت إحدهما موافقة له دون الأخرى، على تفصيل مذكور في محله في علم أصول الفقه. ولقد حظي القرآن الكريم بالاهتمام البالغ حفظاً وقراءةً وبحثاً ومتابعة لمفاهيمه وتأسيساً على قوانينه وتفرعاً على قواعده، الأمر الذي أدى إلى تأسيس علوم القرآن المختلفة، والتي تستقي معارفها من آياته الكريمة. الاستشهاد بآياته الكريمة، كأمثلة لقواعد، أو شواهد صدق، أو مؤيدات فكرة، هو الآخر كان له حضور واضح في مختلف العلوم، فضلاً عن العلوم الدينية - كالفقه وأصوله، والكلام والتفسير وغيرها - فإن العلوم الأخرى أيضاً أخذت تغترف من بحره اللجّي، خصوصاً علوم اللغة العربية - نحواً وصرفاً وبلاغةً وبياناً -.





هذا، وأن المسلم إذا أراد أن يبين مطلباً دينياً، فإن من أهم ما يستند إليه لتقوية فكرته، وللاستدلال على دعواه، هي الآيات القرآنية الكريمة، خصوصاً وأن القرآن الكريم قطعي الصدور في جميع آياته، فلا يبقى على الباحث إلا أن يجد من الآيات ما يدل على مطلوبه - بالظهور أو النص والصراحة - ليستدل على ما يريد إثباته.

من هنا، كان من أهم مقومات البحوث الدينية والإنسانية عموماً هو استنادها إلى آيات القرآن الكريم، بشرط الدقة في اختيار الآيات الكريمة والبيان المقنع والجلي في مورد الاستشهاد أو الاستدلال بالآية.

إن الاستدلال بآية قرآنية على مطلب، هو ما يحتاج إليه أي باحث في العلوم الدينية، وهذا لا يمنع من وجود أدلة أخرى من غير القرآن الكريم، لكنه لو وجد دليلاً قرآنياً، فإنه سيكون صاحب حجة قوية بلا شك. كل ما تقدم صحيح.

ونلفت النظر إلى أن هذه القيمة المعرفية الضخمة للقرآن، كانت باعتبار أنه معصوم، بمعنى أن ما جاء فيه هو مطابق للواقع تماماً، ولا يحتمل فيه غير ذلك، وهو ما صرح به القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ (فصلت: ٤١-٤٢).

ولا غرابة، حيث إنه كلام الرب الجليل لفظاً ومعنى. ففوة حجته إذن جاءت على خلفية كونه معصوماً، لأنه صادر عن الباري جل وعلا.

وهذه النكته العلمية سيّالة، بمعنى أنها غير خاصة بالقرآن الكريم، بل هي تشمل كلام أي معصوم - إن ثبت عصمته طبعاً - فمادام الشخص معصوماً فكلامه يمثل الواقع نفسه، فلا يقبل الخطأ، ويكون هو والبديهي سواء.



من هنا، كانت ألفاظ النبي الأكرم ﷺ حجة مطلقاً، بل وأفعاله وتقريراته، لأنه كان معصوماً، ولذلك تأسست على هذه العصمة ضرورة الأخذ بجميع ما يأتي به ﷺ وطاعته المطلقة وعدم جواز الالتواء ولا الاعتراض عليه بحال. قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الحشر: ٧).

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦).

وعلى نفس المنوال يلزم التعامل مع ما ثبت صدوره عن الأئمة عليهم السلام إذ ثبت بالدليل القطعي أنهم معصومون، فيثبت أن ما يصدر عنهم - من قول أو فعل أو تقرير - يمثل عين الواقع، ولا نحتاج إلى دليل آخر غير محض قولهم. ورغم ذلك، نجد أن الأئمة عليهم السلام عادة ما يستشهدون بالآيات القرآنية على ما يأتون به، فمثلاً روي عن أبي الجارود قال: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَاسْأَلُونِي مِنْ كِتَابِ اللَّهِ»، ثُمَّ قَالَ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْقِيلِ وَالْقَالِ وَفَسَادِ الْمَالِ وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ». فَقِيلَ لَهُ: يَا بْنَ رَسُولِ اللَّهِ، أَيْنَ هَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]، وَقَالَ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [النساء: ٥]، وَقَالَ: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَلْ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]»^(١).

١. الكافي للكليني: ج ١، ص ٦٠، بَابُ الرَّدِّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَجَمِيعِ مَا يَخْتَجُجُ النَّاسُ إِلَيْهِ إِلَّا وَقَدْ جَاءَ فِيهِ كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ، ح ٥.



وَعَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: عَثَرْتُ فَانْقَطَعَ ظَنُّرِي فَجَعَلْتُ عَلَى إِصْبَعِي مَرَارَةً، فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِالْوُضُوءِ؟ قَالَ: «يُعْرِفُ هَذَا وَأَشْبَاهُهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، امْسَحْ عَلَيْهِ»^(١).

من هنا، قد يرد في ذهن تساؤل عن حاجة المعصوم عليه السلام للاستدلال أو الاستشهاد على كلامه ببعض الآيات القرآنية، رغم أن عصمته كافية لإثبات قوله وأنه هو الواقع.

إن تبرير الاستشهاد بالآيات القرآنية من قبل المعصوم عليه السلام، لعله للتالي:

١ - ليس هناك تنافٍ بين كون قول المعصوم عليه السلام يمثل الواقع، وبين الاستشهاد عليه بآية قرآنية، فلا مانع من الجمع. بمعنى أنه قد يكون استشهادهم عليهم السلام بالآيات القرآنية هو لبيان أن المنبع الذي يستقون علمهم منه والمنبع الذي يرجع إليه القرآن هو منبع واحد، وهو منبع الوحي، الذي يكشف الواقع، ولا يبقى معه أي عذر للمخالفة.

٢ - منهجياً: فإن تراكم الأدلة وتنوعها ينفع في زيادة اليقين والوصول به إلى حالة الاطمئنان، بحيث تركز النفس إلى مؤداه أكثر مما لو تم الاستدلال عليه بدليل واحد.

٣ - إن الاستشهاد بالآيات ينفع في إثبات دعوى المعصوم لدى من لا يؤمن بعصمته من أبناء المذاهب الأخرى، والمعصوم هو في مقام إثبات الواقع لجميع من يطلبه، لا لخصوص شيعته والمؤمنين بعصمته.

١. الكافي للكليني: ج ٣، ص ٣٣، بَابُ الْجَبَائِرِ وَالْقُرُوحِ وَالْجَرَاحَاتِ، ح ٤.



٤ - ولعل الاستشهاد بالآيات يأتي في سياق تعليم الشيعة المنهجية العلمية الرصينة لاستنباط الأحكام الشرعية والمعارف الدينية من القرآن الكريم، كما رأينا هذا واضحاً في رواية أبي الجارود ورواية عبد الأعلى المتقدمتين.

٥ - في بعض الأحيان، يحتاج العالم إلى إبراز زوايا مختلفة من علمه ليثبت للطرف الآخر سعته المعرفية وقدرته على الوصول إلى مطلوبه عبر عدة مناهج معرفية، الأمر الذي يقطع الأعذار على الآخر لو أراد أن يخالف العالم في ما انتهى إليه.

ولعل المعصوم عليه السلام يستشهد أحياناً كثيرة بالآيات القرآنية من هذا الباب، خصوصاً أمام منكري إمامتهم وعصمتهم.

٦ - فضلاً عن أن تراتبية الحجج - وكون القرآن الكريم هو المنبع الأول لها ثم سنة النبي صلى الله عليه وآله - تقتضي ذكر الدليل القرآني أو الاستشهاد به ولو كان المتحدث معصوماً، ولا يُقلّل هذا من شأن المعصوم، بل على العكس، هو يُقوّي من مكانته العلمية والروحية في النفوس، كونه يتحدث وفق المنهج الإسلامي في ما يتعلق بتراتبية الحجج.

لهذه الأسباب وغيرها، نجد المعصومين عليهم السلام يؤيدون أقوالهم بآيات من القرآن الكريم.

وفي نفس السياق، وجدنا أن الإمام المهدي عليه السلام يستشهد ببعض الآيات القرآنية الكريمة عند الاستدلال على كونه هو الإمام الثاني عشر من الأئمة الذين نصّ عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله، أو لتكذيب من يدّعي الإمامة دونه، أو لتأييد بيانه لحكم شرعي، وأمثال هذه الجهات.

في هذا البحث محاولة لتسليط الضوء على الآيات القرآنية التي تم الاستشهاد بها منه عليه السلام في توقيعاته ومكاتباته، وقد وجدنا (تسع) آيات كريمة



جاءت للاستدلال بها أو الاستشهاد بها على مطلب عقائدي أو فقهي أو سلوكي، وسيتم بيان المعنى العام للآية أولاً، ثم بيان محل الاستشهاد بها من التوقيع الشريف.

الآية الأولى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء ٥٩]:

هناك موردان للاستشهاد بهذه الآية، وهما:

المورد الأول: التوقيع الذي خرج فيمن ارتاب فيه ﷺ عن الشيخ الموثق أبي عمر العامري رحمه الله (١):

نص التوقيع الشريف:

عَنِ الشَّيْخِ الْمُوثَّقِ أَبِي عُمَرَ الْعَامِرِيِّ (٢) رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: تَشَاوَرْتُ ابْنَ أَبِي غَانِمِ الْقَزَوِينِيَّ وَجَمَاعَةً مِنَ الشَّيْعَةِ فِي الْخَلْفِ فَذَكَرَ ابْنُ أَبِي غَانِمٍ أَنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَضَى وَلَا خَلْفَ لَهُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ كَتَبُوا فِي ذَلِكَ كِتَابًا وَأَنْفَذُوهُ إِلَى النَّاحِيَةِ، وَأَعْلَمُوا بِمَا تَشَاوَرُوا فِيهِ فَوَرَدَ جَوَابُ كِتَابِهِمْ بِخَطِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آبَائِهِ:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عَافَانَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنَ الْفِتَنِ، وَوَهَبَ لَنَا وَلَكُمْ رُوحَ الْيَقِينِ، وَأَجَارَنَا وَإِيَّاكُمْ مِنْ سُوءِ الْمُنْقَلَبِ، إِنَّهُ أَنْهِيَ إِلَيَّ ارْتِيَابَ جَمَاعَةٍ مِنْكُمْ فِي الدِّينِ، وَمَا دَخَلَهُمْ مِنَ الشَّكِّ وَالْحَيْرَةِ فِي وُلاَةِ أَمْرِهِمْ، فَغَمَمْنَا ذَلِكَ لَكُمْ لَا لَنَا وَسَأَوْنَا (٣) فِيكُمْ لَا فِينَا، لَأَنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَلَا فَاقَةَ بِنَا إِلَى غَيْرِهِ، وَالْحَقُّ مَعَنَا فَلَنْ يُوحِشَنَا مَنْ قَعَدَ عَنَّا، وَنَحْنُ صَنَائِعُ رَبَّنَا، وَالْخَلْقُ بَعْدَ صَنَائِعِنَا.

١. بحار الأنوار: ص ١٧٨، ج ٥٣، باب ٣١ - ما خرج من توقيعاته ﷺ...؛ الاحتجاج: ص ٤٦٦، ج ٢، احتجاج الحجة القائم المنتظر المهدي.

٢. في المصدر: (عن الشيخ الموثق أبي عمرو العمري).

٣. مصدر، بمعنى السوء على القلب المكاني، يقال: سأوت فلاناً: أي سؤته.



يَا هَؤُلَاءِ مَا لَكُمْ فِي الرَّيْبِ تَتَرَدَّدُونَ فِي الْحَيْرَةِ تَنَعَكِسُونَ^(١) أَوْ مَا سَمِعْتُمْ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]؟ أَوْ مَا عَلِمْتُمْ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَثَارُ مِمَّا يَكُونُ وَيَحْدُثُ فِي أُمَّتِكُمْ عَلَى الْمَاضِينَ وَالْبَاقِينَ مِنْهُمْ ﷺ؟ أَوْ مَا رَأَيْتُمْ كَيْفَ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَعَاقِلَ تَأْوُونَ إِلَيْهَا، وَأَعْلَامًا تَهْتَدُونَ بِهَا مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى أَنْ ظَهَرَ الْمَاضِي ﷺ كَلَّمَ غَابَ عِلْمٌ بَدَا عِلْمٌ، وَإِذَا أَفَلَ نَجْمٌ طَلَعَ نَجْمٌ...»^(٢).

١ - المعنى العام للآية:

أ - الآية تُخاطب المؤمنين بأنه يجب عليهم أن يُطيعوا الله تعالى، ويجب عليهم أن يُطيعوا الرسول ﷺ وأولي الأمر أيضاً، فإن كلمة (أَطِيعُوا) فعل الامر، والأمر ظاهر في الوجوب.

ب - الآية فيها دلالة على عصمة من تجب طاعتهم، إذ الأمر بالطاعة كان مطلقاً فيها، ولم يُقيد بقيد، والإطلاق يعني لزوم الطاعة في كل شيء، ولا وجه لهذا الاتباع المطلق إلا مع افتراض العصمة، وإلا لزم تغيير العبد بالمعصية فيما لو أطاع غير المعصوم وصادف أنه أمر بغير ما يريده الله تعالى.

ج - أولوا الأمر في الآية هم أهل البيت ﷺ، للروايات العديدة، ومنها ما روي عن جابر بن يزيد الجعفي أنه قال: سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: لما أنزل الله ﷻ على نبيه محمد ﷺ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] قلت: يا رسول الله عرفنا الله ورسوله، فمن أولوا الأمر الذين قرن الله طاعتهم بطاعتك؟ فقال ﷺ: «هم

١. كذا في الأصل المطبوع وهكذا المصدر، والظاهر: (تتكسون)، يقال: انتكس: أي وقع على رأسه وانقلب على رأسه حتى جعل أسفله أعلاه، ومقدمه مؤخره.

٢. الغيبة للطوسي: ٢٨٥ / رقم ٢٤٥.



خلفائي يا جابر، وأئمة المسلمين [من] بعدي؛ أولهم علي بن أبي طالب، ثم الحسن والحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي المعروف في التوراة بالباقر، وستدركه يا جابر، فإذا لقيته فاقرأه مني السلام، ثم الصادق جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم سمّي وكنّي حجة الله في أرضه، وبقيته في عباده ابن الحسن بن علي، ذاك الذي يفتح الله تعالى ذكره على يديه مشارق الأرض ومغاربها...»^(١).

٢ - وجه الاستشهاد بالآية في التوقيع:

الآية جاءت في معرض الجواب عن من ارتاب في الخلف بعد الإمام العسكري عليه السلام، إذ ورد في صدر التوقيع: عن الشيخ الموثق أبي عمر العامري رحمته الله قال: (تشاجر ابن أبي غانم القزويني وجماعة من الشيعة في الخلف فذكر ابن أبي غانم أن أبا محمد عليه السلام مضى ولا خلف له ثم إنهم كتبوا في ذلك كتابا وأنفذوه إلى الناحية وأعلموا بما تشاجروا فيه).

وفي مقام دفع هذا التشكيك، وأنه يجب على المؤمنين أن يكونوا على يقين من أمرهم، استهل الإمام المهدي عليه السلام توقيعه بعتاب لهم بأنهم ابتعدوا عن اليقين وترددوا في الشك والريب، فقال: «إنه أنهى إليّ ارتياب جماعة منكم في الدين وما دخلهم من الشك والحيرة في ولاية أمرهم، فغمنا ذلك لكم لا لنا وسأونا فيكم لا فينا».

ثم بيّن أنه لا ينبغي الارتياب في إمامة أهل البيت عليهم السلام، لما كانوا عليه من مؤهلات افتقدها غيرهم، وأنهم يؤيدون من الله تعالى بتأييد خاص يجعلهم في

١. كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ج ١، ص ٢٥٣ باب ٢٣ ح ٣.



غنى عما سواهم، فقال عليه السلام: «لأنَّ الله معنا فلا فاقة بنا إلى غيره والحقَّ معنا فلن يوحشنا من قعد عنا ونحن صنائع ربِّنا والخلق بعد صنائعنا».

وبعد هذا، أخذ يُبين لهم أنه هو الخلف، وليُتقرب الفكرة لهم، ذكرهم بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾.

وهنا قد يُتساءل فيُقال:

إن أصل التوقيع كان ردّاً على من شكَّك في ولادته عليه السلام، وكان الجواب المناسب لهذا التشكيك هو إثبات الولادة، فما هي علاقة لزوم الطاعة بإثبات الولادة، بعد وضوح أن الطاعة متأخرة رتبة ووجوداً عن أصل الولادة؟

الجواب:

تتضح كيفية المناسبة بالتالي:

كأن الإمام عليه السلام يسألهم: مَنْ أولوا الأمر الذين يلزمكم اتباعهم؟ إنهم ليسوا إلا أهل البيت عليهم السلام، كما ثبت بالنصوص الأكيدة، ومنها الرواية المتقدمة. هذه مقدمة.

وهناك مقدمة ثانية حاصلها:

إن أهل البيت عليهم السلام الذين تلزم طاعتهم عددهم منحصر باثني عشر، وهذا ما أكّدته النصوص لدى الفريقين.

أمّا في رواياتنا فالأمر أبين من الشمس، فعن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ عليها السلام وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَوْحٌ فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ وَلَدِهَا، فَعَدَدْتُ اثْنَيْ عَشَرَ، آخِرُهُمُ الْقَائِمُ عليه السلام: ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ، وَثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ عَلِيٌّ^(١).

١. الكافي للكليني: ج ١، ص ٥٣٢، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِثْنَيْ عَشَرَ وَالنَّصُّ عَلَيْهِمْ عليهم السلام، ح ٩.



وقد روي عن زُرَّارَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: نَحْنُ اثْنَا عَشَرَ إِمَاماً مِنْهُمْ حَسَنٌ وَحُسَيْنٌ ثُمَّ الْأَئِمَّةُ مِنْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ عليه السلام ^(١).

وأما في رواياتهم فالأمر كذلك لكل منصف لم يكابر ولم يحدد الحق بعد انبلاجه، فقد روى البخاري في صحيحه عن جابر بن سمرة أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «يَكُونُ اثْنِي عَشَرَ أَمِيرًا»، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي إِنَّهُ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» ^(٢).

ونضم مقدمة ثالثة، وهي:

إِنَّ الْإِمَامَ الْحَسَنَ الْعَسْكَرِيَّ عليه السلام هُوَ الْإِمَامُ الْحَادِي عَشَرَ، فَحَتَّى لَا نَقَعَ فِي مَخَالَفَةِ النَّصِّ الثَّابِتِ عَنِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ صلى الله عليه وآله، وَلَا فِي تَكْذِيبِ مَا ثَبَتَ عَنْهُ صلى الله عليه وآله، فَلَا بَدَّ مِنَ الْإِيمَانِ بِوُجُودِ إِمَامٍ ثَانٍ عَشَرَ لَهُمْ، لِتَكْتَمِلَ الْعِدَّةُ. وَيَتَبَيَّنُ: أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ وُلِدَ لِلْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ عليه السلام وَلَدٌ يَكُونُ هُوَ الْإِمَامُ الثَّانِي عَشَرَ وَهُوَ الْحُجَّةُ الْيَوْمَ عَلَى النَّاسِ. هَذَا مِنْ جِهَةٍ.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ أَوْلَئِكَ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَإِلَى الْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ عليه السلام كَانُوا قَدْ بَشَّرُوا بِالْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ عليه السلام، وَقَدْ بَيَّنَّا الْكَثِيرَ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْقَضَايَا وَالْحَيْثِيَّاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَهْدِيِّ عليه السلام بَدْءاً مِنْ وَلَادَتِهِ وَالظُّرُوفِ الْمُحِيطَةِ بِهِ وَغَيْبَتِهِ وَعَلَامَاتُ ظُهُورِهِ إِلَى آخِرِ تَفَاصِيلِ الْقَضِيَّةِ الَّتِي مَلَأَتْ بَطُونَ الْكُتُبِ، وَالَّتِي صَارَتْ هِيَ الْمَنْبَعُ لِلْمَعْرِفَةِ الْمَهْدَوِيَّةِ.

١. الكافي للكليني: ج ١، ص ٥٣٣، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِثْنِي عَشَرَ وَالنَّصِّ عَلَيْهِمْ عليهم السلام، ح ١٦.

٢. صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، حديث ١١٤٨؛ سنن الترمذي، ج ٤، ح ٢٢٢٣؛ مستدرک الحاكم، ج ٣، ص ٧١٥، ح ٦٥٨٦.



فهذه الآثار والروايات الواردة عنهم عليه السلام تمثل تشريعات قد كُلف بها من يؤمن بطاعتهم، وبالتالي، حيث يلزم الأخذ بها، والإيمان بها، والسير على نهجها، وهي دلت على ضرورة ولادة المهدي عليه السلام فهذا يقتضي أن يكونوا مؤمنين بالمهدي ولا ينبغي أن يُخالج صدورهم شك في ذلك، وبالتالي، فما حصل لديهم من الشك في صاحب الأمر في غير محله، لأنه مخالف لوجوب الطاعة عليهم، والذي يستلزم الإيمان بكل ما جاء عنهم عليه السلام، ومنه ضرورة ولادة المهدي عليه السلام.

فقال لهم الإمام عليه السلام: إنكم لن تجدوا مصداقاً للثاني عشر الذي تكتمل به تلك العدة في وقتكم الحالي غيري، وليس لكم مندوحة في ترك الإيمان بي بعد أن ثبت عن أئمتكم ضرورة ولادتي، فيلزمكم إذن التثبت وعدم الريب في هذا الأمر، فقال عليه السلام: «أَوْ مَا عَلِمْتُمْ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَثَارُ مِمَّا يَكُونُ وَيَحْدُثُ فِي أَيْمَتِكُمْ عَلَى الْمَاضِينَ وَالْبَاقِينَ مِنْهُمْ عليه السلام؟ أَوْ مَا رَأَيْتُمْ كَيْفَ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَعَايِلَ تَأْوُونَ إِلَيْهَا، وَأَعْلَامًا تَهْتَدُونَ بِهَا مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى أَنْ ظَهَرَ الْمَاضِي عليه السلام كُلَّمَا غَابَ عِلْمٌ بَدَأَ عِلْمٌ، وَإِذَا أَقْلَ نَجْمٌ طَلَعَ نَجْمٌ، فَلَمَّا قَبَضَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ أَبْطَلَ دِينَهُ، وَقَطَعَ السَّبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، كَلَّا مَا كَانَ ذَلِكَ وَلَا يَكُونُ، حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَيُظْهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارَهُونَ.

وَإِنَّ الْمَاضِي عليه السلام مَضَى سَعِيداً فَقِيداً عَلَى مِنْهَاجِ آبَائِهِ عليه السلام حَذَوِ النَّعْلَ بِالنَّعْلِ وَفِينَا وَصِيَّتُهُ وَعِلْمُهُ، وَمَنْ هُوَ خَلْفُهُ، وَمَنْ يَسُدُّ مَسَدَهُ، وَلَا يُنَازِعُنَا مَوْضِعَهُ إِلَّا ظَالِمٌ آثِمٌ، وَلَا يَدَّعِيهِ دُونَنَا إِلَّا جَاحِدٌ كَافِرٌ، وَلَوْ لَا أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ لَا يُغْلَبُ، وَسِرَّهُ لَا يُظْهَرُ وَلَا يُعْلَنُ، لَظَهَرَ لَكُمْ مِنْ حَقِّنَا مَا تَبْهَرُ^(١) مِنْهُ عُقُولُكُمْ، وَيُزِيلُ شُكُوكَكُمْ، لَكِنَّهُ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَلِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ...».

١. في المصدر: (تبين) بدل (تبهر).



المورد الثاني:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارٍ أَنَّهُ وَرَدَ الْعِرَاقَ شَاكًّا مُرْتَادًا فَخَرَجَ إِلَيْهِ: «قُلْ لِلْمَهْزِيَارِ^(١): قَدْ فَهَمْنَا مَا حَكَيْتَهُ عَنْ مَوَالِينَا بِنَاحِيَتِكُمْ، فَقُلْ لَهُمْ: أَمَّا سَمِعْتُمْ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]؟ هَلْ أَمَرَ إِلَّا بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ أَوَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ ﷻ جَعَلَ لَهُمْ مَعَاقِلَ يَأْوُونَ إِلَيْهَا وَأَعْلَامًا يَهْتَدُونَ بِهَا مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى أَنْ ظَهَرَ الْمَاضِي^(٢) صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ كُلَّمَا غَابَ عِلْمٌ بَدَأَ عِلْمٌ، وَإِذَا أَقْلَ نَجْمٌ طَلَعَ نَجْمٌ، فَلَمَّا قَبَضَهُ اللَّهُ ﷻ إِلَيْهِ، ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ قَطَعَ السَّبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، كَلَّا مَا كَانَ ذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَيَظْهَرُ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارَهُونَ...»^(٣).

وجه الاستشهاد بالآية في التوقيع:

التوقيع جاء في مقام بيان الحجة على الناس بعد الإمام العسكري عليه السلام، حيث شك البعض فيه، وفي مقام دفع هذا الشك وإثبات وجود الحجة، استشهاد الإمام عليه السلام بالآية، ووجه الاستشهاد:

إن الآية الكريمة في مقام بيان أمر واقعي، وهو: لزوم طاعة الله تعالى ورسوله وأولي الأمر، وظاهر هذه الآية أن الأمر فيها مطلق من حيث الزمان، بمعنى أن لزوم الطاعة لم يقيد بزمن دون آخر، وبالتالي يكون شاملاً لكل الأوقات، وهو ما أشار له بقوله عليه السلام: «هل أمر إلا بما هو كائن إلى يوم القيامة».

وفي هذا الوقت (بعد الإمام العسكري عليه السلام)، إن قيل: بعدم وجود أحدٍ

١. في المصدر: (للمهزياري).

٢. في المصدر إضافة: (أبو محمد).

٣. كمال الدين ٢: ٤٨٦ / باب ٤٥ / ح ٥.



من أولي الأمر، لزم أن يكون الخطاب في الآية بلا معنى، إذ لا يمكن للناس أن يمثلوا الأمر في هذه الآية لعدم وجود من يُطاع من أولي الأمر، وحيث إنه يلزم صون كلام الحكيم عن اللغوية، فلزم افتراض وجود أحد من (أولي الأمر) تلزم على الناس طاعته، وليس هو إلا ابن الإمام العسكري عليه السلام.

الآية الثانية: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]:

نص التوقيع:

ومما خرج عن صاحب الزمان عليه السلام ردّاً على الغلاة من التوقيع جواباً لكتاب كتب إليه على يدي محمد بن علي بن هلال الكرخي: «يا محمد بن عليّ تعالى الله تعالى عما يصفون سبحانه وبحمده، ليس نحن شركاء في علمه ولا في قدرته، بل لا يعلم الغيب غيره، كما قال في محكم كتابه تبارك وتعالى ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾، وأنا - وجميع آبائي من الأولين آدم ونوح وإبراهيم وموسى وغيرهم من النبيين ومن الآخرين محمد رسول الله وعليّ بن أبي طالب والحسن والحسين وغيرهم ممن مضى من الأئمة (صلوات الله عليهم أجمعين) إلى مبلغ أيامي ومنتهاى عصري - عبيد الله تعالى... وأشهد الله الذي لا إله إلا هو وكفى به شهيداً، ومحمداً رسوله وملائكته وأنبياءه وأولياءه، وأشهدك وأشهد كل من سمع كتابي هذا أنني بريء إلى الله وإلى رسوله ممن يقول إنّنا نعلم الغيب أو نشارك الله في ملكه أو يجلسنا محلاً سوى المحل الذي نصبه الله لنا وخلقنا له أو يتعدى بنا عما قد فسّره لك وبيّته في صدر كتابي...»^(١).

١. الإرشاد: ص ٣٦٤، ج ٢، باب طرف من دلائل صاحب الزمان عليه السلام؛ بحار الأنوار: ص ٢٩٩، ج ٥١، باب ١٥ - ما ظهر من معجزاته؛ تقريب المعارف: ص ١٩٥؛ كشف الغمة: ص ٤٥٤، ج ٢، باب طرف من دلائل صاحب الزمان عليه السلام.



١ - المعنى العام للآية:

الْغَيْبُ: مصدر غَابَتِ الشَّمْسُ وغيرها: إذا استترت عن العين، يقال: غَابَ عَنِّي كذا... واستعمل في كلِّ غَائِبٍ عن الحاسّة، وعمّا يَغِيبُ عن علم الإنسان بمعنى الغَائِبِ^(١).

الآية ظاهرة في حصر علم الغيب بالله تعالى، وأن كل من في السماوات والأرض لم يُتَح له أن يعلم الغيب.

٢ - وجه الاستشهاد بالآية في التوقيع:

الإمام عليه السلام في مقام الرد على من ادّعى أنه عليه السلام يعلم الغيب، فإنه استشهد بهذه الآية لنفي ذلك، وبالتالي ليغلق باب الغلو فيهم عليه السلام، فبيّن أن الذي يقول بأنهم عليه السلام يعلمون الغيب، فإنه في الحقيقة يخالف صريح القرآن الذي يحصر علم الغيب بالله تبارك وتعالى.

وفي نفس الوقت أشار الإمام عليه السلام إلى أن المنفي عنهم عليه السلام هو أن يكونوا شركاء لله تعالى في علمه أو قدرته، فقال: «ليس نحن شركاءه في علمه ولا في قدرته، بل لا يعلم الغيب غيره».

فيكون الحاصل: أن المنفي عن المعصومين عليه السلام والذي أراد الإمام المهدي عليه السلام نفيه في هذا التوقيع هو علم الغيب بمرتبة الواجبة، أي العلم النابع من الذات، والذي لا يكون محتاجاً إلى أي شيء خارج الذات، فهذه المرتبة خاصة بالله تعالى، ولا يمكن لأي أحد أن يُشاركه فيها، ومن يدّع ذلك فهو مشرك كافر بالله العظيم، وهو ما أشار إليه عليه السلام بقوله: «ليس نحن شركاءه في علمه ولا في قدرته، بل لا يعلم الغيب غيره، وأنا وجميع آبائي من الأولين... إلى مبلغ

١. مفردات الراغب الأصفهاني مادة (غيب).



أَيَّامِي وَمُنْتَهَى عَصْرِي، عبيد الله ﷺ... أَنِّي بَرِيءٌ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مِمَّنْ يَقُولُ إِنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ أَوْ نَشَارِكُ اللَّهَ فِي مَلَكِهِ أَوْ يَحْلُنَا مُحَلًّا سِوَى الْمَحَلِّ الَّذِي نَصَبَهُ اللَّهُ لَنَا وَخَلَقْنَا لَهُ أَوْ يَتَعَدَّى بِنَا عَمَّا قَدْ فَسَّرْتَهُ لَكَ وَبَيَّنْتَهُ فِي صَدْرِ كِتَابِي...». فهذه العبارات تُشير إلى نفي العلم الذاتي عنهم ﷺ، وهذا هو الحق الذي نؤمن به.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْعِلْمُ - وَلَوْ عِلْمُ الْغَيْبِ - هُوَ بِتَعْلِيمٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِإِذْنٍ مِنْهُ، فَلَا مَانِعَ مِنْهُ بِالْغَا مَبْلُغٍ، نَظِيرُ الْقُدْرَةِ، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ الذَّاتِيَّةَ الْمَطْلُوقَةَ هِيَ مَرْتَبَةٌ خَاصَّةٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ قُدْرَاتٌ اسْتِثْنَائِيَّةٌ خَارِقَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، كَمَا فِي قُدْرَاتِ النَّبِيِّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّتِي حَكَاهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِكُلِّ صَرَاحَةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِ فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي...﴾ (المائدة: ١١٠).

وكما في قدرة الذي عنده علم من الكتاب، حيث فاقت قوة العفريت من الجن كثيراً، قال تعالى: ﴿قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوا أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ (٣٨) قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ (٣٩) قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٣٨-٤٠].

وقد صرحت الروايات الشريفة بذلك المعنى (علم الغيب بإذن الله تعالى وبتعليمه)، إذ روي عن أمير المؤمنين عليه السلام فيما يخبر به عن الملاحم بالبصرة أنه قال: «يَا أَحْنَفُ، كَأَنِّي بِهِ وَقَدْ سَارَ بِالْجَيْشِ الَّذِي لَا يَكُونُ لَهُ غُبَارٌ وَلَا



جَبُّ، وَلَا قَعَقَعَةً جُئِمِ^(١)، وَلَا حَمَمَةً خَيْلٍ^(٢)، يُشِيرُونَ الْأَرْضَ بِأَقْدَامِهِمْ كَأَنَّهُمْ
أَقْدَامُ النَّعَامِ...»، ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: «وَيْلٌ لِسِكِّكُمُ الْعَامِرَةَ^(٣)، وَدُورِكُمُ الْمُزْخَرَفَةَ
الَّتِي لَهَا أَجْنَحَةٌ كَأَجْنَحَةِ النُّسُورِ، وَخَرَاطِيمٌ كَخَرَاطِيمِ الْفِيلَةِ، مِنْ أَوْلِيكَ الَّذِينَ
لَا يُنْدَبُ قَتِيلُهُمْ، وَلَا يُفْقَدُ غَائِبُهُمْ. أَنَا كَابُ الدُّنْيَا لَوَجْهِهَا، وَقَادِرُهَا بِقَدْرِهَا،
وَنَاطِرُهَا بِعَيْنِهَا... كَأَنِّي أَرَاهُمْ قَوْمًا كَأَنَّ وَجُوهَهُمْ الْمَجَانُّ الْمَطْرَقَةُ^(٤)، يَلْبَسُونَ
السَّرَقَ وَالْدِّبَاجَ^(٥)، وَيَعْتَقِبُونَ الْخَيْلَ الْعِتَاقَ^(٦)، وَيَكُونُ هُنَاكَ اسْتِحْرَارُ قَتْلِ^(٧)،
حَتَّى يَمْشِيَ الْمَجْرُوحُ عَلَى الْمَقْتُولِ، وَيَكُونُ الْمُفْلِتُ أَقْلَ مِنَ الْمَأْسُورِ! فقال له
بعض أصحابه: لقد أعطيت يا أمير المؤمنين علم الغيب! فضحك عليٌّ، وقال
للرجل - وكان كلياً -: «يَا أَخَا كُلِّبٍ، لَيْسَ هُوَ بِعِلْمٍ غَيْبٍ، وَإِنَّمَا هُوَ تَعَلُّمٌ
مِنْ ذِي عِلْمٍ...»^(٨).

فكأن الإمام عليّاً هنا يريد أن ينفي علمه المستقل بالغيب، لذلك أوضح له
بأن ما عنده إنما هو تعليم من الله تبارك وتعالى ورسوله الأكرم ﷺ، والرواية
كما ترى لم تنف علم الغيب، بل إن الإمام بعد أن أخبر ببعض الملاحم
المستقبلية، نفى أن يكون علمه بالغيب هذا مستقلاً كما تبين.

١. اللجب الصياح. واللجم جمع لجام. وقعقتها ما يسمع من صوت اضطرابها بين أسنان الخيل.

٢. الحممة صوت البرذون عند الشعر وعرف الفرس (أي صوته) عندما يقصر في الصهيل ويستعين بنفسه.

٣. جمع سكة: الطريق المستوي وهو إخبار عما يصيب تلك الطرق من تخريب ما حوالها من البنيان على يد صاحب الزنج...

٤. في القاموس أي التي يطرق بعضها على بعض كالنعل المطرقة أي المخصوفة، وهو عجز عن التعبير، والأحسن أن يقال أي التي ألزق بها الطراق ككتاب - وهو جلد يقور على مقدار الترس ثم يلزق به.

٥. السرق بالتحريك شقق الحرير الأبيض أو هو الحرير عامة.

٦. يعتقبون: يحتبسون كرائم الخيل ويمنعونها غيرهم.

٧. استحرار القتل: اشتداده.

٨. نهج البلاغة، الخطبة رقم: ١٢٨؛ ابن أبي الحديد المعتزلي؛ شرح نهج البلاغة: ج ٨، ص ٢١٥.



وإلى هذا المعنى أشار العلامة المجلسي رحمته الله في بحاره بعد ذكره لهذه الرواية بقوله:

تحقيق: قد عرفت مراراً أن نفي علم الغيب عنهم معناه: أنهم لا يعلمون ذلك من أنفسهم بغير تعليمه تعالى بوحى أو إلهام. وإلا فظاهر أن عمدة معجزات الأنبياء والأوصياء عليهم السلام من هذا القبيل، وأحد وجوه إعجاز القرآن أيضاً اشتماله على الإخبار بالمغيبات، ونحن أيضاً نعلم كثيراً من المغيبات بإخبار الله تعالى ورسوله والأئمة عليهم السلام كالقيامة وأحوالها والجنة والنار والرجعة وقيام القائم عليه السلام ونزول عيسى عليه السلام وغير ذلك من أشراط الساعة، والعرش والكرسي والملائكة^(١).

وبنفس هذا المعنى تُفسّر الروايات الشريفة التي أكّدت أنهم عليهم السلام لا يعلمون الغيب، وإنما إذا أرادوا أن يعلموا ذلك أعطاهم الله تعالى علمه، فكأنهم عليهم السلام ينفون العلم الفعلي الذاتي بالغيب عن أنفسهم، وفي نفس الوقت يثبتون علمهم بالغيب بتعليم من الله تعالى، وهذا يؤكد العلم الخاص لديهم ولا ينفيه.

ومن ذلك ما روي عن مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ قَالَ: سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ فَارِسَ فَقَالَ لَهُ: أَتَعْلَمُونَ الْغَيْبَ؟ فَقَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يُسَيِّطُ لَنَا الْعِلْمُ فَنَعْلَمُ، وَيُقَبِّضُ عَنَّا فَلَا نَعْلَمُ»، وَقَالَ: «سَرَّ اللَّهُ ﷻ أَسْرَهُ إِلَى جَبْرِئِيلَ عليه السلام، وَأَسْرَهُ جَبْرِئِيلُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَسْرَهُ مُحَمَّدٌ إِلَى مَنْ شَاءَ اللَّهُ»^(٢).

وكذلك ما روي عن عَمَّارِ السَّابَاطِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِمَامِ يَعْلَمُ الْغَيْبَ؟ فَقَالَ عليه السلام: «لَا، وَلَكِنْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ الشَّيْءَ أَعْلَمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ»^(٣).

١. بحار الأنوار: ج ٢٦، ص ١٠٣.

٢. الكافي للكليني: ج ١، ص ٢٥٦، بَابُ نَادِرٍ فِيهِ ذِكْرُ الْغَيْبِ ح ١.

٣. الكافي للكليني: ج ١، ص ٢٥٧، بَابُ نَادِرٍ فِيهِ ذِكْرُ الْغَيْبِ ح ٤.



والخلاصة: أن القرآن الكريم واضح في أن علم الغيب مختص بالله تعالى، ولكن يمكن أن يظهر الله ﷻ علم الغيب لبعض أنبيائه وعبيده، قال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ...﴾ (الجن ٢٦-٢٧).

الآية الثالثة: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ۝ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ۝ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ۝﴾ [طه: ١٢٤-١٢٦]:
نص التوقيع:

ومما خرج عن صاحب الزمان ﷺ ردًّا على الغلاة من التوقيع جواباً لكتاب كتب إليه على يدي محمد بن علي بن هلال الكرخي: «يا محمد بن عليّ تعالى الله ﷻ عما يصفون سبحانه وبحمده، ليس نحن شركاءه في علمه ولا في قدرته، بل لا يعلم الغيب غيره... يقول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ۝ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ۝ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾، يا محمد بن عليّ قد آذانا جهلاء الشيعة وحقاؤهم ومن دينه جناح البعوضة أرجح منه...»^(١).

١ - المعنى العام للآية:

الآية تبين أن الذي يُعرض عن ذكر الله تبارك وتعالى، ويتركه، ولا يتبعه، فإن الله تعالى سيبتليه بأمرين:

١. الإرشاد: ص ٣٦٤، ج ٢، باب طرف من دلائل صاحب الزمان ﷻ؛ بحار الأنوار: ص ٢٩٩، ج ٥١، باب ١٥، ما ظهر من معجزاته؛ تقريب المعارف: ص ١٩٥؛ كشف الغمة: ص ٤٥٤، ج ٢، باب طرف من دلائل صاحب الزمان ﷻ.



الأول: أنه تعالى يجعل معيشته الدنيوية ضيقة، بحيث يعيش الضنك فيها، يعيش الضيق في داخله، لأن أموراً تقلق مضجعه، وتسلب منه لذة الحياة.

الثاني: أن الله تعالى يحشر هذا المعرض عن ذكره في يوم القيامة أعمى البصر، وقيل: أعمى الحجة، يعني أنه لا حجة له يهتدي إليها، والأول هو الموافق لظاهر الآية، ولا مانع منه^(١).

ثم تنقل الآية مشهداً آخر، حيث إن هذا المعرض يتساءل عن العلة في أنه يُحشر أعمى رغم أنه في الدنيا كان بصيراً، فيأتيه الجواب من الله تعالى: أن هذا العمى هو نتيجة ما قدمت يدك في الدنيا، فأنت حينما أتت الآيات الواضحة في الدنيا أعرضت عنها ونسيتها، وهذا ما أدى إلى أن يكون جزاؤك في الآخرة هو النسيان أيضاً، وسيكون العمى هو أحد إفرازات نسيانك في يوم القيامة.

٢ - وجه الاستشهاد بالآية في التوقيع:

بعد أن بيّن الإمام المهدي عليه السلام في بداية التوقيع أنه لا يعلم الغيب المختص بالله تبارك وتعالى - بالبيان المتقدم في الآية الثانية -، عطف ذلك بالاستشهاد بهذه الآية، وكأنه يريد الإشارة إلى: أن من لا يلتزم بما بينه عليه السلام، وادّعى أنهم عليهم السلام يعلمون الغيب، فإنه في الحقيقة يكون معرضاً عن ذكر الله تعالى وبياناته وتعاليمه، وسيكون مصيره المعيشة الضنك في الدنيا والحشر أعمى في الآخرة.

فهو تحذير لأولئك الذين يخالفون الإمام رغم البيان الواضح منه.

على أنه عليه السلام بيّن أيضاً أن هذه المخالفة للبيان، وادّعاء علمهم بالغيب مستقلاً عن الله تعالى، هو مما يؤذي الإمام عليه السلام، وهو يكشف عن ضعف دين هذا المدّعي ضعيف جداً، بحيث إن جناح البعوضة أرجح منه.

١. مجمع البيان للشيخ الطبرسي: ج ٧، ص ٦٤.



إن مجرد ادّعاء شخصٍ ما ألوهيتهم ﷺ وغلوه فيهم، هو مما يؤذي الأئمة ﷺ عموماً، وهم يُصعقون أمام عظمة الباري ﷻ رغم أنهم بعيدون كل البعد عن هذه الدعاوى الباطلة، ولكن خشيتهم من الله تعالى ومعرفتهم بعظمته وبالقبح العظيم في دعوى ألوهيتهم والغلوف فيهم، تجعلهم يرتعدون خوفاً من الله تعالى، واستغفاراً له.

عن مصادف قال: لما أتى القوم الذين أتوا بالكوفة، دخلت على أبي عبد الله ﷺ فأخبرته بذلك، فخرّ ساجداً وألرزق جؤجؤه^(١) بالأرض وبكى، وأقبل يلوذ بإصبعه ويقول: «بل عبد الله، قن داخر، مراراً كثيرة»، ثم رفع رأسه ودموعه تسيل على لحيته، فندمت على إخباري إياه. فقلت: جعلت فداك وما عليك أنت من ذا؟ فقال: «يا مصادف، إن عيسى لو سكت عما قالت النصارى فيه، لكان حقاً على الله أن يصمّ سمعه ويُعمي بصره، ولو سكتُ عما قال في أبو الخطاب، لكان حقاً على الله تعالى أن يصمّ سمعي ويُعمي بصري»^(٢).

ومن نفس هذا المنطلق تأذى الإمام المهدي ﷺ من جهلاء الشيعة الذين يدّعون فيه ما ليس فيه.

الآية الرابعة: ﴿الم أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ١-٢]:

نص التوقيع:

كمال الدين: تَوَقَّعُ مِنْهُ ﷺ كَانَ خَرَجَ إِلَى الْعَمْرِيِّ وَأَبْنِهِ ﷺ رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: وَجَدْتُهُ مُثْبِتاً بِخَطِّ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَفَقَّكُمَا اللَّهُ لِرِطَاعَتِهِ، وَثَبَّتَكُمَا عَلَى دِينِهِ، وَأَسْعَدَكُمَا بِمَرْضَاتِهِ، انْتَهَى إِلَيْنَا مَا

١. جُؤْجُؤُ الْإِنْسَانِ: مُجْتَمَعُ رُؤُوسِ عِظَامِ صَدْرِهِ.

٢. اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) للشيخ الطوسي: ج ٢، ص ٥٨٧ - ٥٨٨، رقم الترجمة (٥٣١).



ذَكَرْتُمَا أَنَّ الْمِثْمِيَّ أَخْبَرَكُمَا عَنِ الْمُخْتَارِ، وَمُنَاطَرَتِهِ مَنْ لَقِيَ، وَاحْتِجَاجِهِ بِأَنْ لَا خَلْفَ غَيْرُ جَعْفَرِ بْنِ عَلِيٍّ، وَتَصَدِيقِهِ إِيَّاهُ، وَفَهِمْتُ جَمِيعَ مَا كَتَبْتُمَا بِهِ مِمَّا قَالَ أَصْحَابُكُمَا عَنْهُ، وَأَنَا أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَمَى بَعْدَ الْجَلَاءِ، وَمِنَ الضَّلَالَةِ بَعْدَ الْهُدَى، وَمِنْ مُوبَقَاتِ الْأَعْمَالِ، وَمُرْدِيَّاتِ الْفِتَنِ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَام يَقُولُ: ﴿الم ﴿١﴾ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ٢]، كَيْفَ يَتَسَاقُطُونَ فِي الْفِتْنَةِ، وَيَتَرَدَّدُونَ فِي الْحَيْرَةِ، وَيَأْخُذُونَ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَارْقُوا دِينَهُمْ أَمْ ارْتَابُوا، أَمْ عَانِدُوا الْحَقَّ، أَمْ جَهِلُوا مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّوَايَاتُ الصَّادِقَةُ وَالْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ، أَوْ عَلِمُوا ذَلِكَ فَتَنَاسَوْا، أَمَا تَعْلَمُونَ^(١) أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حُجَّةٍ إِلَّا مَظَاهِرًا، وَإِمَّا مَعْمُورًا، أَوْ لَمْ يَعْلَمُوا انْتِظَامَ أئِمَّتِهِمْ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ عَلَيْهِ السَّلَام وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ إِلَى أَنْ أَفْضَى الْأَمْرُ بِأَمْرِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام إِلَى الْمَاضِي - يَعْنِي الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ -، فَقَامَ مَقَامَ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَام يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقِ مُسْتَقِيمٍ. كَانَ نُورًا سَاطِعًا^(٢) وَقَمَرًا زَهْرًا، اخْتَارَ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَام لَهُ مَا عِنْدَهُ، فَمَضَى عَلَى مِنْهَاجِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَام حَذَوِ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، عَلَى عَهْدِ عَهْدِهِ، وَوَصِيَّةِ أَوْصِيَ بِهَا إِلَى وَصِيِّ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَام بِأَمْرِهِ إِلَى غَايَةٍ، وَأَخْفَى مَكَانَهُ بِمَشِيَّتِهِ، لِلْقَضَاءِ السَّابِقِ وَالْقَدَرِ النَّافِذِ، وَفِينَا مَوْضِعُهُ، وَلَنَا فَضْلُهُ...»^(٣).

١ - المعنى العام للآية:

الآية بصدد بيان سنة من سنن الحياة الدنيا، جاء بيانها بلسان التوبيخ، فقد يتوهم البعض ويتخيل أن هذه الحياة خالية من البلاء والاختبار، وبالتالي قد يستغرب أو لا يتقبل وقوعه في بعض الاعتبارات، فجاءت الآية لتقول: هل

١. في المصدر: (يعلمون).

٢. في المصدر إضافة: (وشهاباً لامعاً).

٣. كمال الدين ٢: ٥١٠ / باب ٤٥ / ح ٤٢.



يظن الناس أنهم يكونون في الدنيا من غير اختبارات؟! إن هذا مجرد توهم يكذبه الواقع المليء بالفتن والاختبارات، فالإنسان في الدنيا لابد أن يواجه الامتحان لتظهر منه الأفعال والمواقف التي سترتب عليها جزاؤه في الآخرة.

٢ - وجه الاستشهاد بالآية في التوقيع:

الآية جاءت في توقيعه عليه السلام رداً على من أنكر ولادته وأنه لا خلف للإمام العسكري عليه السلام وأن نسل الإمام الهادي عليه السلام يستمر من خلال جعفر، لا من خلال الإمام العسكري عليه السلام.

يبدأ الإمام توقيعه بذكر سنة الابتلاء في هذه الدنيا، مستشهداً بالآية، ثم بيّن أن من موارد السقوط في الفتن هو أن ينكر البعض الحق بعد وضوحه ويغشى وجوههم الشك والريبة بعد انبلاج اليقين ونصوعه.

ويشير عليه السلام إلى أن التردد في هذه الحقيقة يرجع إلى أحد أسباب:

١ - عدم الرجوع إلى المعارف اليقينية مما يؤدي إلى الحيرة والارتباب.

٢ - العناد للحق بعد معرفته.

٣ - الجهل بهذه الحقيقة وأن الروايات الشريفة صرّحت بضرورة أن يكون للإمام العسكري عليه السلام ولد هو المهدي عليه السلام.

٤ - أن يكون قد عرفوا ذلك، ولكنهم تناسوه، فكان سلوكهم سلوك من نسي، وهو في الواقع غير ناسٍ.

يرد ذلك كله بأن الروايات واضحة في ضرورة وجود الحجة الواقعي، والذي يتلاءم مع حالتي الظهور والغيبة، وأن الروايات والواقع يشهدان بسلسلة الأئمة عليهم السلام من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى يومهم المشهود واحداً بعد واحد.



والحاصل: أن سنة الابتلاء وإن كانت حقيقة واقعية في هذا العالم بشهادة الآية محل البحث، إلا أن هذا لا يبرر إنكار الحق، ولا التشكيك فيه ولا تناسيه خصوصاً مع وجود الأدلة الواضحة والشواهد الناصعة التي تثبت الحق بكل وضوح.

الآية الخامسة: ﴿حَمْدُ تَنْزِيلِ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ۝ مَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُّعْرِضُونَ ۝ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ ۚ إِنَّنِي بَكْتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَنَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ۝ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ (الأحقاف ١-٦):

نص التوقيع:

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ جَاءَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يُعَلِّمُهُ أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ عَلِيٍّ كَتَبَ إِلَيْهِ كِتَاباً يُعَرِّفُهُ فِيهِ نَفْسَهُ وَيُعَلِّمُهُ أَنَّهُ الْقَيِّمُ بَعْدَ أَبِيهِ^(١)، وَأَنَّ عِنْدَهُ مِنْ عِلْمِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ كُلِّهَا. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ: فَلَمَّا قَرَأْتُ الْكِتَابَ كَتَبْتُ إِلَى صَاحِبِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصَيَّرْتُ كِتَابَ جَعْفَرٍ فِي دَرَجِهِ، فَخَرَجَ الْجَوَابُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَتَانِي كِتَابُكَ أَبْقَاكَ اللَّهُ، وَالْكِتَابُ الَّذِي أَنْفَذْتَهُ دَرَجَهُ، وَأَخَاطْتُ مَعْرِفَتِي بِجَمِيعِ مَا تَصَمَّنُهُ عَلَى اخْتِلَافِ الْفَاطِمَةِ، وَتَكَرَّرَ الْخَطَأُ فِيهِ، وَلَوْ تَدَبَّرْتَهُ لَوَقَفْتُ عَلَى بَعْضِ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْهُ...

١. في المصدر: (أخيه) بدل (أبيه).



وَقَدْ ادَّعَىٰ هَذَا الْمُبْطِلُ الْمُفْتَرِي عَلَىٰ اللَّهِ الْكَذِبَ بِمَا ادَّعَاهُ، فَلَا أُدْرِي بِآيَةٍ حَالَةٍ هِيَ لَهُ رَجَاءٌ أَنْ يُتِمَّ دَعْوَاهُ، أَيْفَقَهُ فِي دِينِ اللَّهِ؟ فَوَ اللَّهِ مَا يَعْرِفُ حَلَالًا مِنْ حَرَامٍ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ خَطَاٍ وَصَوَابٍ، أَمْ يَعْلَمُ؟ فَمَا يَعْلَمُ حَقًّا مِنْ بَاطِلٍ، وَلَا مُحْكَمًا مِنْ مُتَشَابِهٍ، وَلَا يَعْرِفُ حَدَّ الصَّلَاةِ وَوَقْتَهَا، أَمْ يَوْرَعُ؟ فَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ تَرْكِهِ الصَّلَاةَ الْفَرْضَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا يَزْعُمُ ذَلِكَ لِطَلَبِ الشَّعَوْدَةِ، وَلَعَلَّ خَبْرَهُ قَدْ تَأْدَىٰ إِلَيْكُمْ، وَهَاتِيكَ ظُرُوفُ مُسْكِرِهِ مَنْصُوبَةٍ، وَآثَارُ عِصْيَانِهِ ﷺ مَشْهُورَةٌ قَائِمَةٌ، أَمْ بِآيَةٍ؟ فَلَيَأْتِ بِهَا، أَمْ بِحُجَّةٍ؟ فَلْيَقِمْهَا، أَمْ بِدَلَالَةٍ؟ فَلْيَذْكُرْهَا.

قال الله ﷻ في كتابه: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾ مَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُّعْرِضُونَ ﴿٣﴾ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ إِيْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤﴾ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴿٦﴾ [الأحقاف ١-٦]»^(١).

١ - المعنى العام للآيات:

- الآيات الكريمة من سورة الأحقاف وهي تبين عدة أمور:
- ١ - إن الكتاب الكريم إنما هو تنزيل من الله تبارك وتعالى.
- ٢ - إن الله تعالى يخبر في هذا الكتاب الذي أنزله هو جل وعلا، أن خلق السماء والأرض هو فعلٌ من أفعاله، وقد شاء جل وعلا أن يتَّصف فعله هذا بوصفين هنا:
- الوصف الأول: أنه فعل حق، موافق للحكمة، لا عبث فيه ولا لعب.



الوصف الثاني: أنه تعالى لم يكتب الخلود لهذا الفعل، وإنما جعل له أجلاً محدداً، نعم، هذا الأجل معلوم ومسمى عنده، ونحن لا نعلم به.

٣ - إن الكافرين معرضون عن إنذار الله تعالى مما أنزله في كتابه.

٤ - ثم يخاطب الكافرين: أنتم تكفرون بالله تعالى، وتذهبون إلى ألوهية غيره، فلو كان من تدعونهم آلهة فالمفروض أن تكون لهم أفعال محكمة كفعل الله تعالى، ولكانوا شركاء الله تعالى، والحال أنه لا يوجد أي دليل على ذلك ولا نص علمياً يدل عليه.

٥ - ويخلص إلى أن الذي يدعو شيئاً لا قدرة له على إجابة دعوته، فهو ضال، بل هو أضل الخلق، ليس هذا فحسب، بل إنهم يدعون من سيقف ضدهم معادياً لهم يوم القيامة، ومثل أولئك لا يدعوهم إلا الضالون الكافرون.

٢ - وجه الاستشهاد بالآية في التوقيع:

الآية جاء الاستشهاد بها في توقيع صدر منه ﷺ رداً على دعوى جعفر بأنه هو الإمام بعد أخيه العسكري عليه السلام، حيث أرسل كتباً يدعو الناس إلى الاعتقاد بإمامته، وقد وقف الإمام ﷺ على هذا الكتاب واطّلع على ما فيه، وبَيَّن زيفه، وفي مقام بيان زيفه ذكر الإمام ﷺ عدة أمور تثبت ذلك، ومنها: (١) إن في كتاب جعفر - الذي أرسله يدعو الناس فيه لنفسه - أخطاءً إملائية يستحيل صدورها من إمام الزمان ﷺ.

(٢) إن جعفرًا ليس عنده علم بالحلal والحرام وأنه لا يعرف حتى حد الصلاة، فكيف يكون إماماً؟!!

(٣) من الناحية العلمية تحده بمطالبته بتفسير ولو آية واحدة من الكتاب، فإن عجز كشف ذلك عن بطلان دعواه.



(٤) مطالبته بإقامة حجة واضحة الدلالة على إمامته.

(٥) نفي أن تكون الإمامة في أخوين بعد الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام.

وبعد هذا استشهاد الإمام عليه السلام بالآيات المذكورة، إذ إن موضوعها هو الاتّباع الأعمى لمن ليست له شأنية المعبودية، ليشير إلى أن من يصدق جعفرًا ويتبعه رغم وضوح عدم أهليته للإمامة للأسباب التي ذكرها الإمام عليه السلام في مكاتبتة، سيكون حاله حال من يعبد من دون الله تعالى ما لا قدرة له على الخلق ولا على حماية أتباعه.

الآية السادسة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ (المائدة: ١٠١):

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَعْقُوبَ أَنَّهُ وَرَدَ عَلَيْهِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْمُقَدَّسَةِ عَلَى يَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ: «وَأَمَّا عَلَّةُ مَا وَقَعَ مِنَ الْغَيْبَةِ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ آبَائِي إِلَّا وَقَعَتْ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ لِبَطَاغِيَةِ زَمَانِهِ، وَإِنِّي أَخْرُجُ حِينَ أَخْرُجُ وَلَا بَيْعَةَ لِأَحَدٍ مِنَ الطَّوَائِفِ فِي عُنُقِي، وَأَمَّا وَجْهُ الْإِنْتِفَاعِ بِي فِي عَيْتِي فَكَأَلِإِنْتِفَاعِ بِالشَّمْسِ إِذَا غَيَّبَهَا عَنِ الْأَبْصَارِ السَّحَابُ، وَإِنِّي لَا مَانُ لِأَهْلِ الْأَرْضِ كَمَا أَنَّ النُّجُومَ أَمَانٌ لِأَهْلِ السَّمَاءِ، فَاغْلِقُوا أَبْوَابَ السُّؤَالِ عَمَّا لَا يَعْنِيكُمْ، وَلَا تَتَكَلَّفُوا عَلَى مَا قَدْ كُفَيْتُمْ، وَاتَّخِذُوا الدُّعَاءَ بِتَعْجِيلِ الْفَرَجِ، فَإِنَّ ذَلِكَ فَرَجُكُمْ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ يَا إِسْحَاقَ بْنَ يَعْقُوبَ وَعَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى».

١ - المعنى العام للآية:

الآية الكريمة بصدد بيان حقيقة واقعية، وهي: أن هناك أشياء ينبغي عدم السؤال عنها، وعدم الإعلان عنها، لأن لها وقتاً يلزم أن يحضر حتّى يكون الاستعلام عنها أو الإعلان عنها مناسباً وفي موضعه، وعدم الالتزام بالتوقيت المناسب قد يرجع على الفرد بالضرر والسوء.



وقد ورد في سبب نزول هذه الآية ما يؤكد هذا المعنى، إذ روي أنه خطب رسول الله ﷺ فقال: «**إن الله كتب عليكم الحج**»، فقام عكاشة بن محصن ويروى سراقه بن مالك فقال: أفي كل عام يا رسول الله؟ فأعرض عنه حتى عاد مرتين أو ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «**ويحك، وما يؤمنك أن أقول: نعم؟ والله ولو قلت: نعم لوجبت، ولو وجبت ما استطعتم، ولو تركتم كفرتم، فاتركوني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه**»^(١).

ويعود السبب في ذلك إلى عدة أمور:

أ - أن تكون معرفتها غير مفيدة في الوقت الحالي.

ب - أن يمنع من إظهارها مانع كالتقية أو غيرها ﴿**إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ**﴾.

ج - عدم التكليف بمعرفتها ﴿**عَفَا اللَّهُ عَنْهَا**﴾.

د - احتمال الكفر بها بعد معرفتها قبل الوقت المناسب.

٢ - وجه الاستشهاد بالآية في التوقيع:

الآية وردت في مقام الجواب عن السؤال عن العلة الحقيقية لغيبة الإمام المهدي عجل الله فرجه، والإمام بدأ الجواب بالاستشهاد بالآية.

مما يعني أن معرفة العلة الحقيقية للغيبة هي مما لم يكلف بها العباد، وأن الوقت ليس مناسباً لذكرها في الوقت الحالي، بل يظهر من الاستشهاد بالآية في المقام أن ذكر العلة الحقيقية يرجع على المجتمع أو على الشيعة بالضرر والسوء، لذلك يكون من الحكمة تأخير البيان فيها إلى الوقت المناسب.

ولأن الإنسان امتاز بالفضول العلمي، أخذ الإمام يبين له عدة أمور متعلقة

بهذا الشأن، وهي التالي:

١. بحار الأنوار: ج ٢٢، ص ٣١.



١ - إن واحدة من الحكم التي كانت وراء غيبة الإمام عليه السلام هي حتى لا تكون في عنقه بيعة لظالم ولو من باب التقية والمسالمة، لأجل المصلحة العامة للإسلام، كما حدث هذا الأمر مع آبائه المعصومين عليهم السلام.

٢ - إن الغيبة - فضلاً عن عدم معرفة العلة الحقيقية لها - لا تلازم نفي الفائدة من الإمام الغائب، بل إن الاستفادة من بركات وجود الإمام هي حقيقة مشككة، أعلى مراتبها تكون بالتواصل المباشر معه، وبعد هذه المرتبة توجد مراتب عديدة قبل أن يصل الأمر إلى عدم الاستفادة المطلقة منه. تماماً كما أن الشمس نهاراً تكون مشرقة ولا يحجبها السحاب، وأمّا في الليل فهي مختفية تماماً، لكنها في النهار موجودة، ويمكن الاستفادة منها، وليس شرطاً في ذلك أن تكون مشرقة تماماً، فيمكن ذلك ولو كانت محجوبة عن مباشرة الأرض بسبب السحاب. وما زال الناس يعرفون أنها موجودة، ويتعاملون مع هذا الوقت على أنها موجودة، سوى أن ظهورها غير تام.

وهكذا الإمام عليه السلام، رغم أنه غائب، لكن هذا لا يعني عدم الفائدة والاستفادة منه، وإنما الغيبة حجبت مرتبة من مراتب الاستفادة، لا مطلق الاستفادة.

٣ - وتلك الاستفادة تتمثل في أن وجوده الواقعي يمثل صمام الأمان لأهل الأرض من أن تسيخ بهم. وهذه الفائدة لا تتوقف على ظهوره المباشر كما هو واضح، بل هي تحصل بمحض وجوده الواقعي.

٤ - ثم يقدم الإمام عليه السلام نصيحة عامة، يطبّقها في المقام، وهي: أنه ينبغي أن ينحصر السؤال فيما يرجع على الفرد بالفائدة، والابتعاد عما لا يعنيه، وعما لم يكلف بمعرفته، وبدلاً من إشغال النفس بمثل هذه الأسئلة، ينبغي ممارسة الأعمال التي من شأنها أن ترجع عليه بالنفع، والتي منها الدعاء بالفرج.



الآية السابعة: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ (الطلاق: ٢):

نص التوقيع:

وَسَأَلَ عَنِ الرَّجُلِ يُوقِفُ ضَيْعَةً أَوْ دَابَّةً، وَيُشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ بِاسْمِ بَعْضِ وَكَلَاءِ الْوَقْفِ، ثُمَّ يَمُوتُ هَذَا الْوَكِيلُ أَوْ يَتَغَيَّرُ أَمْرُهُ، وَيَتَوَلَّى غَيْرُهُ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ الشَّاهِدُ هَذَا الَّذِي أُقِيمَ مَقَامُهُ، إِذَا كَانَ أَصْلُ الْوَقْفِ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ أَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؟

فَأَجَابَ ﷺ: «لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ لَمْ تَقُمْ لِلْوَكِيلِ وَإِنَّمَا قَامَتْ لِلْمَالِكِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾»^(١).

١ - المعنى العام للآية:

الآية تأمر الشهود بأن يقيموا الشهادة لله تعالى، وهذا يتضمن:

١ - ضرورة الشهادة بالحق، ولو كان على حساب المصلحة الشخصية.

٢ - إنه من كمال الشهادة أن تكون مصاحبة للإخلاص (لله) تعالى.

٣ - إن المطلوب هو إقامة الشهادة، الذي يعني الاهتمام بها وأدائها بصورة تامة لا لبس فيها.

٢ - وجه الاستشهاد بالآية في التوقيع:

الآية وردت ضمن توقيع له ﷺ تضمن الإجابة عن عدة أسئلة فقهية تقدم بها محمد بن عبد الله الحميري، ومنها أنه سأل الإمام ﷺ عن رجل يجعل ضيعة له أو دابة وفقاً لله تعالى، ويأتي بشاهد يشهد على ذلك أمام أحد وكلاء الوقف - وهم الذين يقومون بالاهتمام بالأوقاف وإدارة شؤونها ومتابعتها - ويحصل أن هذا الوكيل على الوقف يموت، أو يحصل عنده مانع من

١. الاحتجاج للطبرسي: ج ٢، ص ٣١٣.



استمراره على وكالة الوقف، كأن يتغير أمره من الحق إلى الباطل، فيقوم وكيل وقف آخر مقامه.

والسؤال هنا: هل يجوز لذلك الشاهد أن يشهد بالوقف أمام الوكيل الثاني، أو إن شهادته انتهت بانتهاء وكالة الوكيل الأول؟

فجاء الجواب منه ﷺ: أنه لا يجوز غير ذلك، أي أنه يلزم على الشاهد أن يشهد بالوقف أمام الوكيل الثاني، والسبب في ذلك: هو أن الشهادة كانت على أن المالك أوقف ضيعته أو دابته، وليست متعلقة بالوكيل الأول لتنتهي بانتهاء وكالته، أي إن الشاهد تحمّل الشهادة على فعل ووقف المالك للعين، لا على الوكيل الأول، فهي باقية مع تبدل الوكيل أو متولي الوقف، فلا يجوز له تغييرها.

ومادامت متعلقة بفعل المالك ووقفه العين، وهو لم يتغير، إذن على الشاهد أن يؤدي شهادته أمام الوكيل الثاني، وأن يقيم شهادته امتثالاً لأمر الله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾.

هذا هو المعنى المحتمل في بيان التوقيع.

الآية الثامنة: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (هود: ١٨):

نص التوقيع:

«وَأَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ مِنْ أَمْرٍ مَنْ يَسْتَحِلُّ مَا فِي يَدِهِ مِنْ أَمْوَالِنَا أَوْ يَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِنَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ مَلْعُونٌ وَنَحْنُ خُصَمَاؤُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْمُسْتَحِلُّ مِنْ عِثْرَتِي مَا حَرَّمَ اللَّهُ مَلْعُونٌ عَلَى لِسَانِي وَلِسَانِ كُلِّ نَبِيٍّ مُجَابٍ، فَمَنْ ظَلَمْنَا كَانَ فِي جُمْلَةِ الظَّالِمِينَ لَنَا وَكَانَتْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، لِقَوْلِهِ ﷻ: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾»^(١).

١. كمال الدين وتمام الدين - للشيخ الصدوق: ص ٥٢٠-٥٢١، الباب ٤٥، ح ٤٩.

١ - المعنى العام للآية:

الآية واردة في مقام إثبات لعنة الله تعالى - أي الطرد من رحمته والإبعاد عن عفوه مما يعني العذاب والعقاب الأليم - لمن اتَّصف بالظلم، وفي استعمال ﴿أَلَا﴾ الاستفتاحية، والجملة الاسمية الدالة على الثبوت ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ تهويل عظيم مما يحيق بالظالمين.

الآية تذكر قاعدة عامة مضمونها: أن من يصدق عليه الظلم فهو ملعون من الله تعالى، ولهذه القاعدة تطبيقات عديدة، منها ما جاءت هي في سياقه، وهم من يكذبون على ربهم، حيث إن بداية الآية ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ (الأنعام: ٢١).

٢ - وجه الاستشهاد بالآية في التوقيع:

الآية وردت في توقيع له ﷺ في جواب أسئلة أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي، حيث إنه سأل الإمام ﷺ عن حكم من يستحل أموال المعصوم مما كانت تحت يده، من الخمس، بحيث يتصرف بها كتصرفه بسائر أمواله، أي من دون استئذان من الإمام ﷺ ولا صرفها في الموارد التي أمر بها ﷺ.

فجاءه الجواب أن من يفعل ذلك فإن جزاءه سيكون:

١ - ثبوت اللعنة في حقه.

٢ - إن خصمه سيكون هم أهل البيت ﷺ.

٣ - وسيكون بذلك مصداقاً للظالمين الذين استحقوا الإبعاد عن رحمة الله

تعالى والعقاب الأليم.





الآية التاسعة: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرىٰ ظَاهِرَةً﴾ (سبأ: ١٨):

نص التوقيع:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الهمداني، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى صَاحِبِ الزَّمانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ أَهْلَ بَيْتِي يُؤْذُونِي وَيَقَرَّعُونِي بِالْحَدِيثِ الَّذِي رُوِيَ عَنْ آبَائِكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُمْ قَالُوا: خُدَّائُنَا وَقُومُنَا شِرَارُ خَلْقِ اللَّهِ، فَكَتَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَيَحْكُمُ مَا تَقْرَءُونَ مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرىٰ ظَاهِرَةً﴾، فَنَحْنُ وَاللَّهُ الْقُرَى الَّتِي بَارَكَ اللَّهُ فِيهَا وَأَنْتُمْ الْقُرَى الظَّاهِرَةُ»^(١).

١ - المعنى العام للآية:

الآية وردت في بيان النعم التي وهبها الله تعالى لقوم سبأ، فذكر في هذه الآية أن من تلك النعم هي أنه تعالى جعل بينهم وبين القرى المباركة والخصبة، قرى ظاهرة، أي مناطق وبيوت سكنية قريبة وتُرى، وأن السير فيها هو بأمان تام ليلاً ونهاراً. هذا هو ظاهر الآية.

لنضع في الحسبان أن القرآن الكريم ضرب للناس الأمثال، واستعمل لغة الكناية والمجاز للوصول إلى أهداف معينة، وأنه يمكن أن يكون للآية معنى ظاهر، لكن يُطبق على معنى آخر مؤوَّل، يعرف ذلك الراسخون في العلم عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٢ - وجه الاستشهاد بالآية في التوقيع:

الآية وردت في توقيع له عَلَيْهِ السَّلَامُ جواباً عن سؤال محمد بن صالح الهمداني، حيث إنه كتب إلى الإمام المهدي عَلَيْهِ السَّلَامُ سؤالاً حاصله:

إن أهل بيته - ويظهر من سياق الرواية أنهم كانوا على غير خط أهل البيت عَلَيْهِ السَّلَامُ - كانوا يعيرونه ويؤذونه، وذلك لأنه يُعتبر من خدام أهل

١. الغيبة للطوسي: ٣٤٥، رقم ٢٩٥.



البيت عليه السلام، وحيث إنه روي عن المعصومين عليه السلام - فيما زعموا - أنهم قالوا: (خدّامنا وقوّامنا شرار خلق الله)، فهذا يعني أن محمداً الهمداني هو من شرار خلق الله تعالى، بسبب كونه من خدّامهم عليه السلام.

فأجابه الإمام عليه السلام بعدم صحة استدلالهم هذا، وأنه خلاف تأويل الآية المتقدمة، إذ إن أهل البيت عليه السلام هم تأويل القرى التي بارك الله فيها، وخدّامهم وشيعتهم هم القرى الظاهرة العامرة، فكيف يكونون أعداءهم وشرار الخلق بسبب خدمتهم لهم عليه السلام؟!!

جدير بالذكر أن هذه الرواية (خدّامنا وقوامنا شرار خلق الله) هي رواية ضعيفة السند، إذ هي مرسلة، حيث عبّر عنها الشيخ الطوسي في غيبته بقوله: (قد روي في بعض الأخبار أنهم قالوا: خدامنا وقوامنا شرار خلق الله)^(١).

ثم حاول الشيخ تبريرها - على فرض صحتها - بأنه لا يراد منها الشمول لجميع خدّامهم عليه السلام، وإنما هي خاصة بمن بدّل وغير عقيدته من الحق إلى الباطل.

وهذا الحمل - لو سُلمت الرواية - مما لا بد منه، إذ لا يعقل ذمّ مثل سلمان المحمدي وأبي ذر الغفاري وزرارة وأبي بصير وأضرابهم. نعم، هو صادق على مثل البطائني والשלغماني وأمثالهما.



١. الغيبة للطوسي: ص ٣٤٣، ب ١٦، ح ١.